سياسة أمن المعلومات
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

تعد وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة أمن المعلومات من أهم غاياتها الاستراتيجية لما تساهم فيه من بناء الثقة لدى مستخدمي خدمات الوزارة من أفراد ومؤسسات بالإضافة إلى كون أمن المعلومات الحجر الأساس في بعض من أهم الخدمات والبنى التحتية لوزارة الاقتصاد الرقمي مثل نظام الهوية الرقمية ومفتاح البنية التحتية العام.

وتسعى الوزارة إلى ضمان سرية وتوافرية وتكاملية المعلومات من خلال توفير الضوابط الأمنية لحماية أصول المعلومات وبما يتوافق مع التشريعات المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية وسياسات الوزارة ورؤيتها الاستراتيجية وبما يواكب المعايير العالمية والتقنيات المتسارعة في التطور.

وتهدف هذه السياسة الى خلق البيئة الداعمة لتحقيق أهداف ورؤية الوزارة بما يضمن أمن معلوماتها واصولها من خلال معرفة المخاطر الأمنية المحيطة بها وتجنبها أو تقليلها الى الحد المقبول والسيطرة عليها وتنتهج الوزارة لذلك تطبيق معيار إدارة أمن المعلومات ISO 27001 لإدارة نظام أمن المعلومات من قبل اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات برئاسة الأمين العام للوزارة وتقوم بنشر ثقافة أمن المعلومات لدى موظفيها من خلال التدريب المهني والتوعية للمستخدمين.

تنطبق هذه السياسة على جميع الموظفين الدائمين والمؤقتين في الوزارة وعلى الأطراف الخارجية المتعاقدة مع الوزارة وشركاء العمل، حيث يجب عليهم فهم السياسة والتقيد والالتزام التام بها وبسياسات وتعليمات أمن المعلومات في الوزارة عند التعامل مع أي معلومات و/أو أصول معلومات تخص الوزارة و/أو أي من اعمالها بأي شكل من الاشكال.

تقوم الوزارة بالتخطيط لأمن المعلومات ووضع الضوابط الأمنية بناءً على ما يلي:

- الاستراتيجية العامة ورؤية الوزارة.

- تقييم مخاطر أمن المعلومات وتقييم الأثر على العمل بناء على منهجية إدارة مخاطر أمن المعلومات.
- تلبية حاجات المستخدمين وشركاء العمل
- مقارنة الفائدة من تطبيق الضوابط الأمنية مع الضرر الناتج عن عدم تطبيقها والتكلفة المحتملة في الحالتين.